الإجتماع التشاوري لمجموعات العمل الرئيسية وأصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني لدول إقليم غرب آسيا، تحضيرا للاجتماع الأول للجمعية العمومية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP GA) والدورة الخامسة عشر لمنتدى المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة (GMGSF) المقرر عقدة في شهر حزيران/يونيو 2014

المنعقد من 26 الى 27 نوفمبر 2013 في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

نحن، المشاركون في الإجتماع التشاوري لمجموعات العمل الرئيسية وأصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني لدول إقليم غرب آسيا، تحضيرا للاجتماع الأول للجمعية العمومية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEA) والدورة الخامسة عشر لمنتدى المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة (GMGSF) المقرر عقدة في شهر حزيران/يونيو 2014، اجتمعنا يومي 26 الى 27 نوفمبر 2013 في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، وأكدنا على ما يلي:

أهداف التنمية المستدامة

مع تقديرنا العالي للجهود التي تبذلها الهيئات المختلفة المكلفة تطوير إطار وأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015، فإننا:

1. نشدّد على أهمية أن تراعي هذه الأهداف التوازن بين محاورها الثلاثة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية) ترسيخاً لمبادئ العدالة، المشاركة، الشفافية والمساءلة والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفئات المهمشة ومبادئ ريو والأجندة 21، خاصة المبدأ السابع بشأن "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" (CBDR) ، وسيادة الدول والشعوب على مصادرها الطبيعية.

2. نطالب أن تكون أهداف التنمية المستدامة ذات طابع عالمي على أن تراعي الخصوصيات والأولويّات والقدرات، والسياسات الاقليمية والوطنية، مع إيلاء الأهمية للحرية والعدل والسلام والأمن والحدّ من الحروب والنزاعات، والقضاء على الفقر، بالإضافة إلى الغذاء، والطاقة، والمياه، والنقل، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج والحدّ من تدهور الأراضي والجفاف ومكافحة التصحر، والمحافظة على التنوع البيولوجي والحدّ من الكوارث والاستعداد لحالات الطوارئ باعتبارها تمثّل الأولويات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

3. نطالب أن تتضمّن أهداف التنمية المستدامة أهدافاً واضحة وموجزة وعلمية ومحدودة العدد وذات نشاطات قابلة للتطبيق ومؤشرات قابلة للقياس والمتابعة، وتسمح بإمكانية تقييم التقدّم المحرز في التنمية.

4. نؤكد على ضرورة تأمين المقومات الأساسية (enablers) لتحقيق هذه الأهداف وتحديداً الحكم الرشيد (effective governance) بالاضافة إلى كافة وسائل وآليات التنفيذ implementation mech المتاحة منها وعلى الأخصّ توفير التمويل وتطوير آليات فاعلة لتوفير فرص المعرفة، ونقل التكنولوجيا

الصديقة للبيئة وتوطينها، وبناء القدرات، بالإضافة إلى الدعم اللازم في خلق شراكات بين الجهات ذات العلاقة وتطوير سياسات التنمية بشكل مستدام.

5. نطالب بتقوية البناء المؤسّساتي للتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي بشكل يتواءم مع مبادئ ريو من خلال تشكيل هيئات أو مجالس فعّالة، شفافة، مرتبطة برأس السلطة السياسية وتمتلك الصلاحيات الكفيلة بتنفيذ ومتابعة أهداف وخطط التنمية المستدامة وتحديداً من خلال:

5.1. إنشاء مجلس التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي مرتبط مباشرة باللجنة الوزارية الاقتصادية والاجتماعية التابعة لجامعة الدول العربية،مع ضمان آليات إشراك وتمثيل جميع أطياف المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة على جميع المستويات.

5.2. إنشاء مجلس التنمية المستدامة على المستوى الوطني ويرتبط مباشرة برأس السلطة التنفيذية مع ضمان آليات إشراك جميع فئات المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة على جميع المستويات.

حق الوصول إلى المعلومات

6. نحثّ الدول على ضرورة تفعيل المبدأ العاشر من مبادئ ريو ليُصبح مبدأ أساسياً للشراكة والعمل الفاعل مع منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة، من خلال:

6.1. اعتماد دليل المبادئ التوجيهية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المستويين الإقليمي والوطني وتطوير التشريعات والسياسات والآليات المناسبة لضمان حق الوصول الميسر إلى مصادر المعلومات الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة
6.2. إدخال مبادئ القانون البيئي وإدماج مفاهيم التنمية المستدامة ضمن المناهج الدراسية (المدرسية والجامعية) والبرامج التوعوية غير المنهجية
6.3. تطوير وإنشاء شبكات المعلومات وبيانات التنمية المستدامة لدعم عملية التخطيط واتخاذ القرار ودعم كافة المبادرات في هذا المجال على المستويات الحكومية والاهلية.
6.4. ضمان إستمرار عملية تقييم حالة البيئة وتنفيذ تقييم الأثر البيئي للمشاريع والبرامج بما يضمن تشخيص المشكلات الملحّة ومعالجة مخاطرها المحتملة، الإستجابة لها ومعالجة المخاطر البيئية.
6.5. ضرورة إدماج البعد البيئي في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

الإنتاج و الاستهلاك المستدام:

7. نؤكد على ضرورة الاستفادة من الإطار العشري للاستهلاك والإنتاج المستدامين للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
8. نحثّ حكومات إقليم غرب على تطبيق الاستراتيجية العربية التي أقرتها وسن السياسات والتشريعات التي تكفل اعتماد ودفع والخطة العشرية لانماط الانتاج والاستهلاك المستدامة ترشيدها

9. نحثّ المجتمع المدني للعب دور أكثر فعالية في التوعية والمناصرة بهدف ترشيد أنماط الانتاج والاستهلاك بشكل مستدام.

مشاركة منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة

10. نحثّ على ضرورة تحديث البناء المؤسساتي والآليات المعتمدة حالياً لإشراك منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عموماً ومن خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة خصوصاً، ووضع قواعد ومعايير تضمن مشاركتهم بشكل منهجي وفعّال على المستويين الإقليمي والعالمي مع التأكيد على:

10.1. ضرورة توسيع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني لتشمل ممثلين عن القطاعات المغيبة مثل قطاع التعليم، قطاع الإعلام وذوي الإعاقة، على سبيل المثال لا الحصر
10.2. تسهيل آليات و تخفيف شروط الإعتماد (Accreditation Criteria) لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إفساحاً في المجال أمام تمثيل أكثر فعالية وشرعية ،
10.3. ضمان استقلالية المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني (Major Groupsand stakeholders) من خلال تنظيم كل مجموعة منها ذاتياً (self organizing)
10.4. اعتماد مبادئ المشاركة، الشفافية والمساءلة والديمقراطية والحكم الرشيد والتمثيل الأمثل في الإطار المؤسسي/ الشكل التنسيقي المستحدث (الذي ما زال يُسمى لجنة التيسير للمجتمع المدني وأصحاب المصلحة- MGFC) وآلياته قيد الإعداد
10.5. توضيح دور ومهام هذا الإطار/ الشكل المؤسساتي وكذلك مهام ممثلي الأقاليم في هذا الإطار
10.6. ضمان المساواة بين التمثيل الإقليمي وتمثيل المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة

فيما يتعلق بإقليم غرب آسيا

نطالب بالتالي:

11. توسيع وضمان تمثيل كافة مجموعات منظمات المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة (Majour Groups) وتفعيله عن طريق رفع وعيها وحثها من جهة والتواصل المباشر والرسمي معها من قبل المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في غرب آسيا

12. محاكاة تمثيل مجموعات منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة في الإقليم للإطار/ الشكل المؤسساتي قيد الإعداد على مستوى المقر الرئيسي (UNEP HQ) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال اعتماد تشكيل لجنة على المستوى الإقليمي من كافة منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة تعتمد على التنظيم والإدارة الذاتية من خلال المداورة وتضمن المتابعة والتنسيق فيما بينها على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال انتخاب الممثلين الاقليميين دورياً.

13. تعزيز دور المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة في التأثير على السياسات المتعلقة بالبيئة على المستوى الوطني، والإقليمي، والدولي من خلال تطوير آليات التشاور والمتابعة مع المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة في إقليم غرب آسيا (ROWA) وبناء قدراتها بمختلف السبل المتاحة، وبناء شبكة معلوماتية لتبادل الخبرات فيما بينها

14. تعزيز دور المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في غرب آسيا UNEP ROWA للقيام بدوره بشكل أكثر فاعلية وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك.

أولويات إقليم غرب آسيا

نظراً للظروف السياسية والأمنية المتوترة وحالة الحرب والاحتلالات والنزاعات والتعديات على الموارد الطبيعية التي تمرّ فيها بعض دول غرب آسيا، والتي تنعكس سلباً على المرتكزات الثلاثة للتنمية وعلى المجتمعات الأهلية والمحلية وعلى البيئة ومواردها من جهة، والتغيّر الديموغرافي والبطالة من جهة أخرى، فإننا نطالب بالتالي:

15. تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والسلم الأهلي في الإقليم ومواجهة التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان التي تعاني من توترات ونزاعات أمنية والاحتلالات

16. تشجيع النمو المتوازن في النشاطات التنموية بما يضمن الاستدامة والحفاظ على البيئة والاستفادة من التجارب والنجاحات في دول الإقليم والاقاليم الاخري.

17. إيجاد رؤية شاملة للتنمية المستدامة بين لدول إقليم غرب آسيا أو الدول العربية تترجم من خلال استراتيجية إطار موحد، وتتمّ مواءمتها مع الخطط والمبادرات الوطنية للتنمية المستدامة

18. إدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة على المستويين الوطني والاقليمي

19. تفعيل وتطبيق القوانين والاتفاقات الدولية فيما يتعلق بالتعديات على الموارد الطبيعية بين الدول

20. تعزيز التعاون الاقليمي في المجالات التنموية وتحفيز نقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة في الاقليم من خلال إعداد خطط تحدد الاحتياجات وتضمن انتقال الملائم منها وتوطينها وتشدّد على بناء القدرات والتدريب لضمان تعزيز التنمية المستدامة

21. تشجيع الاستثمار ورصد الميزانيات المناسبة في مجالات البحث العلمي

22. تعزيز مبادئ الحكم الرشيد والشفافية ومكافحة الفساد بأشكاله المختلفـــة وعلى مختلف الصعد، المحلية والوطنية والاقليمية والدولية، وتأمين مشاركة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة وضمان الشفافية والمساءلة وتعزيز دورها وتمكينها من أداء دورها ومهامها كشريك كامل الأهلية في وضع السياسات الوطنية.